هل وراء العرقلة خوف من إضعاف الشركة الثانية؟

السلطة الفلسطينية تطلب 100 مليون دولار للموافقة على صفقة «زين»... أو إفشالها!

القدس- من محمد أبو خضير |

لم يشأ رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض الاجابة بشكل واضح عن سؤال «الراي» عما اذا كانت حكومته قد طلبت فعلاً 100 مليون دولار، مقابل الموافقة على صفقة استحواذ «زين» على شركة «الاتصالات الفلسطينية»، لكنه أشار الى «قضايا يجب التفاهم عليها»، وقال «الدنيا ايجاب وقبول، ونحن حريصون على انجاز الصفقة بشكل سليم».

وجاء كلام فياض لـ «الراي» ليؤكد أن الصفقة دخلت مفترقاً حرجاً، وتؤكد مصادر مطلعة أن مطالبة السلطة الفلسطينية بمبلغ 100 مليون دولار لقاء اقرار صفقة «زين- جوال» يهدف حقيقة الى افشال الصفقة بطريقة غير مباشرة، لأسباب ظاهرها أن الحكومة لا تريد اضعاف الشركة الثانية المنافسة لـ «الاتصالات الفلسطينية»، والتي لم تبدأ التشغيل رسمياً (تسيطر عليها «الوطنية للاتصالات»). ولذلك فهي تتهرب بشكل مقصود منذ اكثر من شهرين من اقرارها.

وأجلت مجموعة الاتصالات الفلسطينية أمس اجتماعها الطارئ الذي كان مقررا لمناقشة صفقة الاندماج.

وقال عبد المالك جابر نائب رئيس مجلس ادارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية لرويترز «تم تأجيل الاجتماع الذي كان مقررا عقده في عمان بعد أن جرى اتصال هاتفي بين رئيس مجلس الادارة صبيح المصري وبين رئيس الوزراء سلام فياض وعلى اثره كان هناك قرار بتأجيل الاجتماع الى 12 مارس». وأضاف «نتوقع أن تكون هناك تطورات ايجابية خلال هذا الاسبوع وننتظر اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين المقبل وعلى اثر اجتماع مجلس الوزراء ونتائج هذا الاجتماع سيتم الاتخاذ القرار النهائي». وألمح وزير الاقتصاد والاتصالات في الحكومة الفلسطينية كمال حسونة الى امكانية اتخاذ الحكومة في جلستها يوم الاثنين قرارا فيما يتعلق بصفقة الاندماج.

وتشير مصادر كبيرة ومطلعة على حيثيات هذه الصفقة لـ«الراي» ان مطالبة السلطة بمئة مليون دولار يشكل تراجعاً عن فترة السماح التي كانت في عقد تأسيس شركة جوال الفلسطينية لتعطيل الصفقة بصورة غير مباشرة، مؤكدة ان رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض يحيلها الى الرئيس والرئيس يحيلها الى الحكومة والحكومة تحيلها الى وزارة الاتصالات دون رد منذ اكثر من شهرين. وتحذر المصادر ان هناك خوفا من انعكاسات هذه المطالبة على العلاقات الفلسطينية - الكويتية وكذلك على المستثمرين العرب اذ تعتبر صفقة «جوال- زين» اكبر صفقة من نوعها.

الا أن الموقف الرسمي الذي يعبر عن فياض يشير الى أن «الصفقة يجب ان تنجز بشكل صحيح لذا يجب ان تدرس».

وكشف أنه أعد «شخصياً» تصوراً لـ«اطار عام للتفاهم على القضايا المطلوب التفاهم في شأنها» من دون أن يوضح ماهية هذه القضايا. لكنه أكد الحرص على «أن تتم في اطار يعزز تنافسية السوق ويشجع الاستثمار العربي - الفلسطيني».

وأشار فياض الى أنه استقبل قبل أيام رئيس شركة الاتصالات الفلسطينية وتسلّم منه كتابا فيه رد على «المقترح الذي قدمناه له»، لافتاً الى أن الكتاب تضمن رفضاً لجزء من «طروحاتنا». وأضاف «الدنيا ايجاب وقبول ونحن حريصون على انجاز الصفقة بشكل سليم».

وقال فياض «ونريد معيار ولدينا مقترح محدد نريد الدفاع عنه ونقنع للمواطن ما الذي فعلناه ونريد ان ننجز على أسس صحيحة ونحن نرحب فيه وان شاء الله انها سوف تتم اذا تكونت العناصر الكافية لحل الموضوع».

الجابر

بدوره صرح نائب رئيس مجلس ادارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية الدكتور عبدالمالك الجابر «ان المباحثات التجارية بيننا وبين شركة زين فقد تم انجاز واجمال معظم القضايا التي تتعلق بالتقييم وهيكلية الشركة الجديدة وقد تم ايضا وضع الاخوة المساهمين في آلية هذه الشراكة ولا ينقصنا الا موافقة السلطة على هذه الاتفاقية».

واضاف لـ «الراي» ان الحديث يدور حول اندماج شركتي «زين الأردن» و«الاتصالات الفلسطينية» مما يجعل من شركة الاتصالات شركة عملاقة بالمقاييس الاقليمية، اذ سيصبح عدد مشتركي الهاتف الخلوي للشبكة الموحدة نحو 4 ملايين مشترك تقريبا ومليون مشترك للانترنت ونصف مليون مشترك للهاتف الثابت، وهذه أرقام مهمة جدا في قطاع الاتصالات، كما ان السوق المالي الفلسطيني سيصبح لديه شركة مدرجة تشكل قيمتها السوقية نحو 5 مليارات دولار مما يشكل قفزة نوعية لسوق المال والقطاع الخاص في فلسطين.

وأشار الجابر الى أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تسلّم شركته حتى الان أي رد من الحكومة في شأن الموافقة على الصفقة، على الرغم من تقديم طلب خطي ورسمي من قبل رئيس مجلس الادارة الى الرئيس الفلسطيني قبل أكثر من شهرين، وأضاف «تم طرح الموضوع على مجلس الوزراء في أكثر من جلسة لمناقشته ولكن حتى الآن لم يتخذ مجلس الوزراء ولا الجهات القانونية المختصة في السلطة الوطنية قراراً رسميا، نحن بانتظار هذا القرار وبانتظار الحصول بشكل رسمي على اي متطلبات من السلطة ولكن لم يصلنا اي شيء».

وحول سبب عدم موافقة الحكومة الفلسطينية على دخول «زين» كشريك استراتيجي مع الاتصالات الفلسطينية قال الجابر «لا يوجد اي سبب يمنع تنفيذ هذه الصفقة على الاطلاق، ولا اعتقد ان الموضوع هو عدم موافقة وانما هناك مداولات مرتبطة بكثير من القضايا والشجون المرتبطة بقطاع الاتصالات الفلسطينية، أنا امل خيراً وأتمنى ان تدرك السلطة أهمية هذه الصفقة للقطاع الخاص الفلسطيني برمته، وارسال رسالة ايجابية للعالم اجمع ان فلسطين بيئة مواتية للاستثمار وأن دخول شركة بحجم «زين» للسوق المالي الفلسطيني من خلال الشراكة مع الاتصالات الفلسطينية تحت المظلة القانونية الفلسطينية والادراج بسوق المال الفلسطيني هو أمر واضح للعيان وما له من اثار واضحة على ثقة المستثمر».

مع التنويه ان شركة زين الكويتية شركة عربية تمتلك الحكومة الكويتية فيها 25 في المئة كما يملك بقية الاسهم كبار المساهمين الخليجيين والكويتيين ولما لذلك من اثر كبير واستراتيجي على آفاق دخول هؤلاء وغيرهم الى السوق الفلسطيني في مجال الاتصالات وقطاعات أخرى.

واكد الجابر ان «هذه الصفقة ستكون صفقة العام بلا منازع وستضع فلسطين على الخارطة الاقتصادية العالمية والاقليمية وهذا سيلفت الأنظار بشكل ايجابي الى فلسطين، وانا مازلت آمل أن تأتي الموافقة الرسمية الفلسطينية في القريب العاجل». وأضاف «خلال الأسبوع المقبل سيعقد اجتماع طارئ لمجلس الادارة لاتخاذ تصور نهائي في حال لم يردنا الرد الرسمي من السلطة الفلسطينية، للبحث في الخيارات الاخرى المتاحة من أجل أن تتم هذه الصفقة».

وجواباً على سؤال حول الخيارات قال الجابر «ان هناك خيارات متاحة وفق القانون تتيح لهذه الشركة ان تعقد شراكات استراتيجية، ولست بصدد الافصاح عن هذه الخيارات والبدائل الآن، ولكن هناك خيارات تمكن الشركة من ان تقوم بعقد شراكات استراتيجية لمصلحة المشترك والمساهم والاقتصاد العام وفق ما هو موجود في الرخصة والقانون».

وحذر الجابر من تأخر موافقة السلطة الوطنية على دخول زين كشريك استراتيجي لشركة الاتصالات الفلسطينية ومن تأثير ذلك على الاستثمارات الخارجية بفلسطين وان يؤثر ذلك بسمعة الاقتصاد الفلسطيني وقال ان السلطة الوطنية عقدت اربعة مؤتمرات استثمارية خلال عام 2008، ولا يعقل ان نقوم بعقد هذه المؤتمرات لجذب المستثمر الخارجي وعندما يأتي هذا المستثمر لا نتجاوب بشكل ايجابي معه».

وقال وزير الاقتصاد والاتصالات الفلسطيني لرويترز ردا على سؤال حول امكانية صدور القرار بعد اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين». وأضاف «نحن نتحدث عن شركة كبيرة... أكبر شركة في فلسطين... لابد أن يكون حديثا بالملايين وليس مبالغ بسيطة ونحن سنكون عادلين مع جميع الاطراف مع الشركة والجمهور... نتطلع الى تخفيض الاسعار والى خدمة مميزة». ورفض حسونة رئيس اللجنة التي شكلتها الحكومة لدراسة بنود الصفقة الادعاءات بتأخر السلطة في الرد على هذه الصفقة وقال «هناك مفاوضات... لم يكن هناك تأخير من جهة الوزارة ونحن في اي وقت جاهزون لاكمال الموضوع فنحن نشجع الاستثمار والاستثمار الاجنبي... ليس هناك اي مشكلة».

ويبدو أن تأخر الرد على هذه الصفقة لم يكن يقتصر على دخول زين الى سوق الاتصالات الفلسطينية فهناك قضية التمديد لامتياز مجموعة الاتصالات 15 عاما اخرى علما بأن رخصتها تنتهي بعد سبعة اعوام.

وقال حسونة «ليس هناك مشكلة على ادخال زين... هناك بعض المتطلبات من الشركة للربط البيني واتفاقيات بعض الرسوم. هناك أسس متفق عليها بموجب القانون وتعليمات الوزارة». واضاف «عرضنا عليهم اقتراحا اذا رغبوا في التمديد بعد نهاية السبع سنوات. اقترحنا عليهم اذا اردوا التمديد 15 سنة اخرى فعليهم دفع رسوم كما دفعت الشركة الوطنية (المشغل الثاني للهاتف المحمول في الاراضي الفلسطينية)».

وبحسب نائب رئيس مجلس ادارة الاتصالات الفلسطينية تريد الشركة في حالة الاتفاق على هذا الاقتراح أن يتم الدفع بنفس الطريقة التي تدفع بها الشركة الوطنية «على أقساط».

وقال جابر «اذا بعثت لنا الحكومة بأي اقتراحات جديدة أو أي رد على الخطاب الذي ارسلناه لها في الخامس من مارس نحن جاهزون للرد عليه».

أحد أبراج شركة الاتصالات الفلسطينية

- فياض لـ«الراي»: أعددت شخصياً إطاراً للتفاهم على عدد من القضايا حول الصفقة... والدنيا إيجاب وقبول
- الجابر: الاندماج مع «زين الأردن» سينتج شركة مدرجة في فلسطين قيمتها السوقية نحو 5 مليارات دولار
- الشركة الفلسطينية أجّلت اجتماعاً لحسم الصفقة أمس بعد اتصال بين فياض والجابر

إدراج الشركة في سوق دبي المالي 16 الجاري

«اكتتاب القابضة» تكتتب بـ 3 في المئة من أسهم الطرح العام لـ «دريك أند سكل»

- علي الشمالي: مديونية «اكتتاب» بالنسبة لحقوق المساهمين لا تتعدى 14.9 في المئة وستمكننا من فتح خطوط تمويل إضافية
- تباري: خصصنا 650 مليون درهم للاستحواذ على شركات بنفس القطاع في الشرق الوسط

علي الشمالي

أعلنت شركة «دريك أند سكل انترناشيونال» (دبي) عن حصولها على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الامارات العربية المتحدة لادراج أسهمها في سوق دبي المالي، حيث سيبدأ التداول على سهم «دريك أند سكل» في السادس عشر الجاري، لتكون الشركة رقم 24 المدرجة في سوق دبي المالي وأول شركة اماراتية تدرج بسوق دبي المالي في العام 2009.

وجاء ذلك بعد أن قامت «دريك أند سكل» بطرح 55 في المئة من أسهم الشركة للاكتتاب العام في يوليو 2008 بقيمة 1.2 مليار درهم، وقد لاقى الاكتتاب العام للشركة اقبالا غير عادي حيث تم تغطية الاكتتاب 101 مرة اي بنسبة اكثر من 1000 في المئة، وبلغت حصيلة الاكتتاب العام لـ «دريك أند سكل» 124 مليار درهم اماراتي تم تجميعها من 45.600 مكتتب تنوعوا بين أفراد وشركات اماراتية وسعودية وكويتية.

والجدير بالذكر، أن شركة «اكتتاب القابضة» القائمة على نموذج استثماري يهدف الى المشاركة في الاكتتابات الخاصة والعامة قامت بالمشاركة القوية بالطرح العام لـ «دريك أند سكل» وتمتلك نحو 3 في المئة من اسهم الطرح العام للشركة.

ويؤكد المحللون ان وضع شركة «دريك أند سكل» في ظل الظروف الحالية يعد أكثر من جيد بل مثالي وذلك للعديد من الاسباب، منها تمكن الشركة من الانتهاء من الطرح العام لاسهمها قبل الأزمة التي ضربت أسواق المال وأصبحت الشركة اثناء ازمة الائتمان الحالية تمتلك 55 في المئة من رأسمالها في صورة سيولة نقدية بقيمة 1.2 مليار درهم، وستمكن الشركة من الاستمرار في النمو بالاضافة الى انعكاس انهيار أسواق المال بصورة ايجابية على وضع الشركة حيث ان امتلاك «دريك أند سكل» لهذه السيولة الضخمة ستمكنها من، أولاً الخروج جزئيا من السوق الاماراتي الذي يشهد تباطؤا ملحوظا الى اسواق الخليج كالسعودية وقطر والكويت والشرق الاوسط كالسودان وليبيا. وثانيا انخفاض القيمة السوقية لكثر من الشركات ستمكن «دريك أند سكل» من الاستحواذ على شركات خارج دولة الامارات بتقييمات لم تكن لتتمكن من الحصول عليها في ظروف اخرى.

وقال نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لـ«دريك أند سكل» خلدون تباري «ان الاستراتيجية العامة للشركة تستهدف دخول الشركة الى اسواق الشرق الاوسط وشمال افريقيا من خلال الاستحواذات حيث قامت الشركة بتخصيص 650 مليون درهم للاستحواذ على شركات بنفس القطاع ما سيدعم قاعدة عملاء الشركة وسيمكنها من ان تصبح لاعبا اساسيا في سوق اعمال المقاولات بالاقليم، ونحن بصدد الانتهاء بالفعل من الاستحواذ على 3 شركات سعودية واخرى قطرية».

واكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة «اكتتاب القابضة» الدكتور علي الشمالي، ان شركة «اكتتاب» كعادتها تشارك في الاكتتابات العامة والطروحات الاولية الكبيرة والواعدة كـ «دريك أند سكل» التي تعد من أهم استثمارات اكتتاب القابضة على المدى الطويل، وبادراج «دريك أند سكل» ستكون المحفظة الاستثمارية لـ «اكتتاب القابضة» أكثر سيولة. وعلى الرغم من أن «اكتتاب» هي شركة تستهدف الاستثمار في الشركات غير المدرجة الواعدة من خلال الطروحات الأولية والاكتتابات الخاصة والعامة مع تخارج من خلال أسواق رأس المال، فمن الطبيعي أن تكون أغلب استثماراتنا غير سائلة وخصوصا في الوقت الراهن، ولكن وضع استثماراتنا الحالي يتميز بالسيولة، فأكثر من 60 في المئة من محفظة «اكتتاب» الاستثمارية عبارة عن اسهم قيادية ومدرجة وتتميز بالسيولة العالية، ما يعطي المرونة للتعامل مع الازمة الحالية بعيدا عن أزمة السيولة التي اصابت كثيرا من الاستثمارات بالشلل، هذا بالاضافة الى أن نسبة مديونية «اكتتاب» بالنسبة لحقوق المساهمين لا تتعدى 14.9 في المئة ما سيمكننا من فتح خطوط تمويل اضافية في حال الحاجة اليها. كل هذه العوامل تجعل اكتتاب القابضة بمنأى كبير عن الأزمة التي تعصف بكثير من شركات الاستثمار بل سيجعل الشركة في الطليعة للمشاركة في استثمارات جديدة واستغلال الفرص الحالية المتاحة بالعديد من الأسواق والتي يجري حالياً استهداف العديد منها.

بشراكة بنسبة 50 في المئة مع صندوق «الأجيال»

«زين» تدخل رسمياً السوق المغربية باستحواذها على 31 في المئة من «ونا»

- سعد البراك: المغرب من الأسواق الكبيرة في الشمال الإفريقي ويتمتع بفرص نمو هائلة
- «زين» ستدخل مع «ونا» في اتفاقية تشغيل والصفقة قيمتها 324 مليون دولار

سعد البراك

كشفت مجموعة زين التي تقيم شراكة مناصفة مع صندوق الأجيال الاستثماري (الأجيال) أنها اتفقت على أن تستثمر من خلال شركة مساهمة تم تأسيسها حديثا تحت مسمى (زين الأجيال)، والتي بموجبها سيتم دفع مبلغ قيمته 2.8 مليار درهم مغربي (324 مليون دولار)، وذلك مقابل إصدار والحصول على أسهم جديدة تمثل 31 في المئة من أسهم شركة «ونا للاتصالات المغربية».

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن هذا الاستثمار المشترك مع صندوق الأجيال سيوفر لشركة «ونا» ثالث مشغل لخدمات الاتصالات المتنقلة في المغرب، المتطلبات التمويلية والإسهامات التشغيلية اللازمة لكي تتمكن الشركة خلال العام الحالي من تنفيذ إطلاق ناجح لرخصة الـGSM الجديدة التي حصلت عليها.

وذكرت مجموعة زين أن شركة «ونا» هي مشغل رئيسي في المغرب، وتقدم حاليا خدمات اتصالات لاسلكية ثابتة تحمل الاسم التجاري «باين» كما تقدم خدمات CDMA كاملة تحمل الاسم التجاري «ونا» بالإضافة إلى خدمات البيانات عبر أرجاء المملكة المغربية، مشيرة في ذات الوقت إلى أنها بموجب هذه الاتفاقية، ستتولى مسؤولية نشر شبكة GSM الجديدة.

وتعليقا على ذلك الاتفاق قال العضو المنتدب نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة «زين» الدكتور سعد البراك « تعتبر السوق المغربية واحدة من الأسواق الكبيرة في الشمال الإفريقي من ناحية استخدام الهاتف النقال، فهناك ما يقارب من 22.5 مليون مستخدم يستفيدون من هذه الخدمات بنسبة انتشار تصل إلى 70 في المئة»، مشيراً إلى أن السوق المغربية تشكل منطقة جديدة لمجموعة زين، بل وتعتبرها فرصة جيدة نحو زيادة رقعة تواجدها الجغرافي إلى 23 دولة.

وأضاف البراك «نحن نتطلع إلى تقديم الدعم إلى شركة «ونا» لمساعدتها على الاستفادة من سجل انجازاتها المتميز في مجال استحداث وتقديم منتجات وخدمات إبداعية إلى الموطن المغربي، كما أننا نتطلع أيضا إلى المشاركة في فرص النمو الكبيرة الماثلة أمام شركة «ونا» في الوقت الذي تستعد فيه لإطلاق شبكة GSM الخاصة بها».

و قال الرئيس التنفيذي في شركة «ونا» كريم زاز «الواقع أننا سعداء جدا بشراكتنا هذه مع مجموعة زين وصندوق الأجيال في هذه المرحلة الجديدة من مسيرتنا التجارية، فهما سيوفران لنا التوليفة المناسبة لمساعدتنا على تحقيق هدفنا الذي يتمثل في جعل شركة «ونا» تتقدم إلى المركز الأول بين شركات تشغيل خدمات الاتصالات المتنقلة العاملة في المغرب، وذلك عبر توفير الموارد التشغيلية اللازمة». من جانبه قال كبير مسؤولي الاستثمار في صندوق الأجيال وليد فهيد «شعرنا بالإعجاب إزاء ما نجحت في تحقيقه شركة «ونا» منذ أن حصلت على رخصتي الخدمات الثابتة والمتنقلة في عامي 2005 و2006، والواقع أن رخصة الـGSM الجديدة التي حصلت عليها الشركة بالإضافة إلى ما أطلقته من خدمات خلال العام الماضي، هو أمر بلاشك سيضعها في موقع يسمح لها بأن تكسب حصة سوقية من مشتركي الاتصالات المتنقلة الجدد في المغرب».

الجدير بالذكر أنه في موازاة ذلك الاستثمار فإن شركة «ونا» ومجموعة «زين» ستدخلان معا في اتفاقية تشغيل، وهي الاتفاقية التي ستسهم في استفادة «ونا» من خبرة وإرشادات وقدرات «زين» كما ستستفيد «ونا» أيضا من الخدمات والمنتجات العديدة التي تقدمها «زين»، ومن المتوقع لهذا الاتفاق أن يقدم إلى مشتركي «ونا» تقنيات عالية القيمة كما سيوفر لهم مدخلا عالميا من خلال انضمام «ونا» إلى مظلة خدمة «الشبكة الواحدة». يذكر أن مجموعة «زين» كانت قد أطلقت خدمة «الشبكة الواحدة» في سبتمبر من العام 2006، وهي أول شبكة اتصالات متنقلة عابرة للحدود الجغرافية، وهي تغطي حاليا أكثر من 500 مليون نسمة في 17 دولة حيث انها تتيح لهم اتصالات تفضيلية عبر الحدود الجغرافية دون رسوم تجوال ودون دفع أي رسوم في مقابل استقبال المكالمات الواردة، وبهذا فإن مستخدمي خدمة «الشبكة الواحدة» يستمتعون بميزة معاملتهم بنفس معاملة المشتركين المحليين في أي من تلك الدول الـ17 ، وتلك الدول هي البحرين وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديموقراطية والغابون وغانا والعراق والأردن وكينيا ومالاوي والنيجر ونيجيريا والسعودية والسودان وتنزانيا وأوغندا.

من ناحية أخرى يعتبر سوق الاتصالات المغربية من الأسواق الجذابة والمتنامية، وهو ما يكشفه إجمالي تعداد سكان المغرب الذي يبلغ حوالي 35 مليون نسمة، تمثل فئة الشباب فيه نسبة مرتفعة، ويتمتع الاقتصاد المغربي بملامح إيجابية إذ أنه من الاقتصاديات السريعة النمو، فخلال العام الماضي بلغت نسبة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 11 في المئة، كما لا يوجد في السوق سوى شركتين منافستين أخريين ويبلغ عدد مشتركي الخطوط الأرضية نحو 2.8 مليون مشترك حتى سبتمبر من العام الماضي من بينهم 1.5 مليون مشترك حصري في خدمة «باين» المتنقلة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن كلا من مؤسسة «جي بي مورغان» والمكتب الاستشاري المغربي «نصيري وشركاه» بالتعاون مع شركة Gide Loyrette Nouel الفرنسية المتخصصة في الاستشارات القانونية، قد قدموا استشاراتهم لهذه الصفقة.